بكين تتوسع وتبني قواعد بحرية جديدة أبرز الوجهات المحتملة

بقلم: ألكسندر وولي/ وشنغ تشانغ
ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
تحرير: د. عمار الشاهين/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

20شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

من المعروف أن الصين قد أنشأت أول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها في جيبوتي عام 2017، لتكون نقطة انطلاق لبحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) ولكن أين ستبني الصين قاعدتها البحرية التالية؟

للإجابة على هذا السؤال اعتمد المؤلفان على مجموعة بيانات جديدة من AidData، التي تركز على مشاريع بناء الموانئ والبنية التحتية التي تمولها الكيانات المملوكة للدولة الصينية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين عامي 2000 و2021، والتي تم تنفيذها بين عامي 2000 و2023، وتحتوي هذه البيانات التفصيلية على 123 مشروعًا موانئ في 78 ميناء في 46 دولة بقيمة إجمالية تصل إلى 29.9 مليار دولار.

افترض تحليلنا أن التمويل الصيني وبناء الموانئ والبنية التحتية المرتبطة بها سواء كان عبر المساعدات الخارجية أو الاستثمارات يمكن أن يكون مؤشرًا على الموانئ أو القواعد التي قد تستخدمها بحرية جيش التحرير الشعبي في أوقات السلم أو الحرب، هذا الافتراض مدعوم بالواقع: إذ تنص القوانين الصينية على أن الموانئ المدنية يجب أن تقدم دعمًا لوجستيًا للبحرية الصينية عند الحاجة، إن الروابط المالية الناتجة عن بناء وتوسيع الموانئ تكون دائمة ولها تأثير طويل المدى على العلاقات بين الصين والدول المضيفة. كما أن الصين ترى في استثماراتها هذه نوعًا من "الدين غير المادي"، حيث كلما كان الاستثمار أكبر، زادت قدرة الصين على استخدام هذا النفوذ للحصول على مصالح مستقبلية.

تكشف بياناتنا أن الصين هي قوة بحرية بارزة ليس فقط في البحر بل أيضاً على اليابسة حيث تتمتع بروابط استثنائية مع دول العالم ذات الدخل المنخفض والمتوسط، على سبيل المثال قدمت البنوك الصينية المملوكة للدولة قرضاً بقيمة 499 مليون دولار لتوسيع ميناء نواكشوط في موريتانيا وهي دولة يبلغ إجمالي ناتجها المحلي حوالي 10 مليارات دولار، كما تم تمويل ميناء فريتاون في سيراليون بمبلغ 759 مليون دولار في دولة يبلغ إجمالي ناتجها المحلي 4 مليارات دولار. هذه الاستثمارات تنتشر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي، حيث أنفقت الكيانات الصينية في أواخر عام 2022 مبلغ 107 مليون دولار لتوسيع الأرصفة والجدران البحرية في ميناء سانت جونز في أنتيغوا وبربودا، وحفر الميناء وبناء المنشآت الساحلية.

* Alexander Wooley and Sheng Zhang, Beijing Is Going Places—and Building Naval Bases, FOREIGN POLICY, July 27, 2023.

ربط استثمار تجاري ظاهر بإنشاء قواعد بحرية قد يبدو غريبًا للعديد من الناس الذين ليسوا على دراية بأسلوب الصين في الأعمال، ولكن الشركات الصينية المتخصصة في بناء وتشغيل الموانئ يمكن أن تكون مدرجة في بورصة شنغهاي وفي نفس الوقت تعتبر كيانات حكومية رسمية، من بين هذه الشركات نجد شركة الصين للاتصالات والبناء المحدودة (CCCC) وهي شركة متعددة الجنسيات مملوكة في الغالب للدولة. واحدة من شركاتها الفرعية في مجال الموانئ هي شركة الهندسة البحرية الصينية المحدودة (CHEC) والتي تعد من اللاعبين الرئيسيين في بناء الموانئ خارج الصين، وفي عام 2020 فرضت وزارة التجارة الأمريكية عقوبات على شركة CCCC لدورها في بناء الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي.

لتقليص الخيارات المحتملة لبناء القواعد البحرية تم أخذ معايير إضافية في الاعتبار مثل الموقع الاستراتيجي حجم الميناء عمق المياه وعلاقات البلد المضيف مع بكين، والتي تم قياسها على سبيل المثال من خلال توافق التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تم الاستفادة من صور الأقمار الصناعية المتاحة للجمهور وتقنيات رسم الخرائط الجغرافية. ومن خلال هذه المعايير تم تحديد قائمة مختصرة تضم ثمانية مواقع محتملة لإنشاء قاعدة بحرية جديدة لبحرية جيش التحرير الشعبي، وهي: هامبانتوتا في سريلانكا، باتا في غينيا الاستوائية، غوايدر في باكستان، كريبي في الكاميرون، ريم في كمبوديا، لوغانفيل في فانواتو، نكالا في موزمبيق، ونواكشوط في موريتانيا.

البنية التحتية للموانئ الممولة من الصين وأماكن القواعد البحرية المحتملة

منذ عام 2000 وحتى 2021 التزمت الكيانات المملوكة للدولة الصينية بتوفير ما يقارب 29.9 مليار دولار لتمويل 123 مشروعًا بهدف توسيع أو بناء 78 ميناء في 46 دولة حول العالم، هذه الاستثمارات شملت العديد من الموانئ في مختلف القارات وغطت بشكل خاص المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط، من خلال تحليل هذه المشاريع أظهرت دراسة حديثة مجموعة من الأماكن التي تُعد من بين الأكثر احتمالاً لاستخدامها كقواعد بحرية صينية في المستقبل.

تكشف البيانات أن الصين قد قامت باستثمار مكثف في بناء وتوسيع الموانئ، ليس فقط في منطقة المحيط الهندي حيث تركز الأنظار الجيوسياسية بل أيضًا على الساحل الأطلسي لأفريقيا، على الرغم من الاهتمام الواسع في المحيط الهندي حيث تتركز علاقات الصين الاستراتيجية مع دول مثل الهند الا أن الصين كانت أكثر نشاطًا على الجانب الأطلسي من إفريقيا، تمتد مشاريعها من موريتانيا إلى جنوب غرب إفريقيا مرورًا بغينيا الاستوائية خليج غينيا وصولًا إلى الكاميرون وأنغولا والجابون.

ما يجعل هذه الاستثمارات الصينية في الساحل الأطلسي مثيرة للاهتمام هو أن هذه الموانئ قد تمثل نقاط انطلاق استراتيجية للقوة البحرية الصينية خاصة في ظل سعي الصين لتعزيز وجودها في المحيط الأطلسي، إن بناء قاعدة بحرية في غرب أو وسط إفريقيا سيكون خطوة جريئة لبحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN)التي لا تزال تكتسب خبرتها في العمليات البحرية بعيدة المدى، مثل هذه القاعدة قد تضع البحرية

نالصينية في موقع قريب نسبيًا من أوروبا مضيق جبل طارق والممرات البحرية العابرة للأطلسي مما يخلق تأثيرًا كبيرًا على التوازن الجيوسياسي في المنطقة. علاوة على ذلك تشير البيانات إلى أن الصين تحرص على بناء موانئ في مواقع نائية بعيدًا عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي قد تحدث في الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية، على سبيل المثال يعتبر استثمار الصين في ميناء كايو في أنغولا وهو ميناء نائي دليلاً على ميلها إلى اختيار مواقع استراتيجية حيث يمكنها ضمان السيطرة على العمليات التجارية واللوجستية دون تدخلات خارجية أو احتجاجات عامة، يعتقد بعض المسؤولين في قطاع الشحن أن الصين تفضل مثل هذه المواقع بعيدًا عن الاحتكاك مع القوى السياسية المحلية التي قد تعطل مصالحها مما يجعل هذه المواقع أكثر جذبًا لإنشاء قواعد بحرية.

من خلال هذه المشاريع والاستثمارات تظهر الصين كقوة بحرية عالمية لا تقتصر على تواجدها في المحيط الهندي والهادئ فحسب بل تمتد أيضًا إلى مناطق استراتيجية أخرى، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تركز في السنوات الأخيرة على المحيطين الهندي والهادئ الا أن تحركات الصين في الأطلسي قد تضع المخططين الأمريكيين والأوروبيين في وضع حرج، مما يستدعي إعادة التفكير في استراتيجياتهم العسكرية واللوجستية في هذه المنطقة الحيوية.إن التوسع الصيني في بناء الموانئ في مناطق نائية وتوسيع حضورها العسكري المحتمل في المحيط الأطلسي قد يعيد تشكيل المعادلات الجيوسياسية، ويضع الصين في موقع قوي لمنافسة القوى البحرية التقليدية، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

الموانئ الصينية الأكثر احتمالًا لتكون قواعد بحرية لبحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN)

1.هامبانتوتا، سريلانكا

يعد ميناء هامبانتوتا أبرز موقع محتمل لقاعدة بحرية صينية حيث استثمرت الصين أكثر من 2 مليار دولار في هذا الميناء وهو أكبر استثمار صيني في أي ميناء على مستوى العالم، بكين تدير الميناء بشكل مباشر ويعزز هذا الموقع موقعه الاستراتيجي وشعبية الصين بين النخب والشعب السريلانكي، كما أن سريلانكا تتماشى مع الصين في تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة مما يجعل هامبانتوتا أكثر المواقع احتمالًا لاستضافة قاعدة بحرية صينية في المستقبل.

2.باتا، غينيا الاستوائية

أثار اهتمام الصين بإنشاء قاعدة بحرية في باتا قلق وزارة الدفاع الأمريكية وهو ما تبنته وسائل الإعلام الرئيسية، على الرغم من عدم وجود تصريح رسمي من بكين حول هذا الموضوع فإن التجارب السابقة مع بناء قاعدة في جيبوتي تشير إلى أن النفي الصيني لا يعني بالضرورة إلغاء المشروع، غينيا الاستوائية مثل الكاميرون وتوغو تحت قيادة أنظمة سلطوية مستقرة وتعد علاقاتها السياسية مع الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة مواتية لبكين.

3.غوادار، باكستان

غوادار هو أحد الموانئ الاستراتيجية الرئيسية في باكستان التي تحظى بأهمية خاصة للصين حيث تعد باكستان جزءًا أساسيًا من مبادرة الحزام والطريق، يمتاز غوادار بموقعه الذي يتيح تغطية مضيق هرمز وهو نقطة حيوية بالنسبة للصين في ظل علاقتها العسكرية والاقتصادية الوثيقة مع باكستان، ومع أن باكستان ديمقراطية فان المشروع الضخم لممر الصين وباكستان الاقتصادي الذي يمر عبر غوادار قد يعزز احتمالية إنشاء قاعدة بحرية صينية في المنطقة.

4.كريبي، الكاميرون

يعد ميناء كريبي ثاني أكبر استثمار صيني بعد هامبانتوتا ويُعتبر المنافس الأبرز لباتا وتقع الموانئ على بعد حوالي 100 ميل فقط ما يعني أن الصين قد تختار واحدًا منها، سياسة الكاميرون في تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة تتماشى مع الصين مما يجعلها موقعًا جذابًا لبكين، علاوة على ذلك فإن علاقات الصين مع بعض الدول الأفريقية الأخرى مثل أنغولا وسيراليون وكوت ديفوار تعزز فرص بناء قواعد بحرية في المنطقة.

5.ريم، كمبوديا

رغم أن الاستثمارات الصينية في ميناء ريم ما زالت صغيرة فانه يعد موقعًا واعدًا لإنشاء قاعدة بحرية تابعة لبحرية جيش التحرير الشعبي، رئيس الوزراء الكمبودي هون سن هو حليف طويل الأمد للصين ويُتوقع أن تستمر هذه العلاقة بعد أن يتم استبداله بابنه في المستقبل، كما أن التصويت الكمبودي في الجمعية العامة للأمم المتحدة يميل إلى التوافق مع الصين مما يزيد من فرص ريم كقاعدة بحرية مستقبلية.

6.لوغانفيل، فانواتو

تسعى الصين منذ عقود لاختراق السلسلة الأولى من الجزر التي تحيط بها، وفي هذا السياق يمكن أن تكون قاعدة بحرية لجيش التحرير الشعبي في جنوب أو وسط المحيط الهادئ خيارًا منطقيًا حتى وإن كانت صغيرة نسبيًا، ورغم أن بياناتنا تظهر استثمارات محدودة في البنية التحتية للموانئ في هذه المنطقة حتى الآن الا أن فانواتو تبرز كموقع استثماري مهم خاصة في ميناء لوغانفيل الواقع على جزيرة إسبيريتو سانتو. استثمار الصين بقيمة 97 مليون دولار يضع فانواتو ضمن أعلى 30 استثمارًا عالميًا في هذا المجال، والجدير بالذكر أن الجزيرة كانت ذات أهمية استراتيجية في الحرب العالمية الثانية حيث كانت تضم أحد أكبر القواعد البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ، بما في ذلك مرافق إصلاح السفن وقاعدة جوية وموانئ عميقة المياه.

7.نكالا، موزمبيق

على الرغم من أن استثمارات الصين في موزمبيق لا تضاهي تلك الموجودة في مواقع أخرى فإنها تظل ذات أهمية، تتمتع الصين بشعبية بين النخب والمواطنين في موزمبيق حيث تمول جزءًا كبيرًا من محتوى وسائل الإعلام في البلاد، ومن حيث المواقع المحتملة للقاعدة البحرية يعتبر ميناء مابوتو هو الأكبر في البلاد لكنه تديره الحكومة مع شركة دبي للموانئ. وعلى الرغم من ذلك فان موانئ بيرا ونكالا تعتبر من الخيارات المحتملة، حيث استثمرت الصين بشكل كبير في توسيع البنية التحتية لهذه الموانئ، ومع ذلك يعد ميناء بيرا ضحلًا بالنسبة للسفن الحربية الكبيرة مما يجعل ميناء نكالا العميق المياه الخيار الأكثر ملاءمة.

8.نواذيبو، موريتانيا

تقع موريتانيا بعيدًا عن الخيارات البحرية التقليدية في غرب ووسط أفريقيا، ولكن موقعها الجغرافي يجعلها نقطة استراتيجية قريبة من أوروبا ومن النقاط الحيوية مثل مضيق جبل طارق مما يجعلها خيارًا مغريًا لقاعدة بحرية، في عام 2020 دعمت موريتانيا في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قانون الأمن الجديد في هونغ كونغ، وهو ما يعكس قربها السياسي من الصين.

احتمالية وجود قاعدة بحرية في روسيا

فيما تواصل الصين تعزيز حضورها في الدول النامية قد تسعى أيضًا للحصول على قاعدة بحرية في روسيا، تقدم روسيا العديد من القواعد البحرية خصوصًا تلك التي تعود إلى فترة الحرب الباردة وهو ما قد يجعلها خيارًا استراتيجيًا، من بين المواقع المثيرة للاهتمام هو قاعدة فيليوتشينسك الروسية في شبه جزيرة كامتشاتكا في المحيط الهادئ الشمالي حيث تتمتع هذه القاعدة بموقع آمن بعيد عن التدقيق العام فضلاً عن كونها مجهزة بمنشآت إصلاح السفن الحربية. علاوة على ذلك، يمكن للصين أن تشارك المنشآت البحرية الروسية في بحر بارنتس قبالة سواحل النرويج وروسيا، مما يتيح لها الوصول إلى المحيط الأطلسي الشمالي.